البحري تعلن نتائجها المالية بتسجيل أعلى إيرادات ربع ثالث
بلغت 2.5 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2025م

- البحري تسجّل إيراداتٍ قياسية تبلغ 2.46 مليار ريال سعودي في الربع الثالث 2025م بزيادةٍ قدرها 10% على أساس سنوي، مدعومةً بتوسعة أسطولها المملوك من 88 ناقلة منذ عامٍ مضى إلى 104 ناقلات مملوكة حالياً، مما قاد إلى تحقيق صافي ربح يبلغ 513 مليون ريال سعودي
- البحري تسجّل صافي تدفقات نقدية تشغيلية يبلغ 1.07 مليار ريال سعودي بزيادةٍ قدرها 56% على أساس سنوي، ما أدى إلى تحقيق تدفقات نقدية حرة تبلغ 903 ملايين ريال سعودي خلال الربع
- تحسّن نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء من معدل 2.19 مرة بنهاية الربع الثاني 2025م إلى معدل 2.11 مرة بنهاية الربع الثالث، ما يعكس انخفاض رصيد الدين وارتفاع الأرباح
- مواصلة البحري تركيزها على تنفيذ استراتيجية النمو، مع توقيعها عقوداً شملت بناء 10 ناقلات، وتوسعة عملياتها في مناطق الإيداع الجمركي ومكاتب وكالات، وفوزها بعقد شحن جديد

الرياض، المملكة العربية السعودية، 29 أكتوبر 2025م: أعلنت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ("البحري" أو "الشركة"، والمدرجة في السوق المالية السعودية "تداول السعودية" تحت الرمز 4030)، الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، عن نتائجها المالية للربع الثالث وفترة التسعة أشهر الأولى من 2025م، مسجلةً صافي ربح بلغ 513 مليون ريال سعودي و1.45مليار ريال سعودي على التوالي، مدعوماً بنمو ناقلات الأسطول المملوك للشركة ودخولها حيز التشغيل.

وتعليقاً على النتائج المالية للشركة، قال **المهندس أحمد بن علي السبيعي، الرئيس التنفيذي لشركة البحري:**

"واصلت البحري جني ثمار مرونة وصمود أعمالها، فقد مكّنتنا محفظتنا المتنوعة وتركيزنا المنضبط المنصب على تعزيز نمو أسطولنا المملوك من الحفاظ على مرونتنا في خضم ظروف السوق الديناميكية، مما وضعنا في مكانة تؤهلنا لاغتنام الفرص السانحة.

خلال الربع الثالث، تمكّن قطاع شحن النفط الخام من تسجيل أداء قوي، بالاستفادة من حجم أسطول مملوك أكبر لتلبية الطلب المتزايد. في حين أثبتت قطاعات الشحن الأخرى مرونتها عبر اتخاذ تدابير استباقية لمواجهة تقلّبات السوق، في حين واصل قطاع الخدمات اللوجستية زخم التوسع في أنشطته التجارية. ولا شك أن أداء البحري خلال الربع الثالث ساعد في ترسيخ مكانتها كشركة وطنية سعودية رائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية.

وكذلك، وفي أوائل شهر أكتوبر، قمنا بترسيخ شراكاتنا الرئيسية، وجدّدنا عقداً للشحن لمدة 10 سنوات مع شركة "إس-أويل" مما يضمن استمرارية توظيف أسطولنا. كما وقعنا أول عقد شراء مع الشركة العالمية للصناعات البحرية لبناء وتسليم ست ناقلات بضائع سائبة، إيذاناً ببدء فصل جديد في بناء السفن والناقلات على مستوى المملكة العربية السعودية، في خطوة هامة تدعم توطين سلاسل التوريد والاستفادة من موقع المملكة الاستراتيجي.

يغمرني الفخر والاعتزاز بالعمل الدؤوب لأعضاء فريقنا وسرعة استجابتهم لمواكبة ظروف السوق المتغيّرة في عام 2025م، فبفضل جهودهم الحثيثة، أصبحنا أكثر مرونة ومتانة وعزيمة من أي وقت مضى، وأنا على يقين تام بأن القادم أفضل".

أهم ملامح الأداء المالي لشركة البحري

ملخص البيانات المالية

مليون ريال سعودي	الربع الثالث 2025م	الربع الثالث 2024م	*نسبة التغيير (على أساس سنوي)*	التسعة أشهر الأولى 2025م	التسعة أشهر الأولى 2024م	*نسبة التغيير (على أساس سنوي)*
الإيرادات	**2,456**	2,241	*10%*	**7,084**	7,266	*-3%*
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**1,262**	1,171	*8%*	**3,558**	3,591	*-1%*
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**51%**	%52	*-1 ن.م.*	**50%**	49%	*1 ن.م.*
صافي الربح 1	**513**	509	*1%*	**1,454**	1,695	*-14%*
هامش صافي الربح	**21%**	23%	*-2 ن.م.*	**21%**	23%	*-3 ن.م.*
ربحية السهم (ريال سعودي)	**0.56**	0.55	*1%*	**1.58**	1.84	*-14%*
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	**1,072**	689	*56%*	**2,226**	2,408	*-8%*
النفقات الرأسمالية	**169**	1,279	*-87%*	**3,534**	2,818	*25%*
التدفقات النقدية الحرة	**903**	(590)	*لا ينطبق*	**(1,308)**	(411)	*218%*
صافي الدين	**9,853**	6,653	*48%*	**9,853**	6,653	*48%*
صافي الدين / الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**2.11**	1.45	*0.65 مرة*	**2.11**	1.45	*0.65 مرة*

1: عائد إلى مساهمي الشركة الأم

ملاحظات: يُرجى الرجوع إلى قاموس المصطلحات للاطلاع على التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية | قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

الربع الثالث من عام 2025م

خلال الربع الثالث من عام 2025م، حققت البحري إيراداتٍ بلغت 2.46 مليار ريال سعودي، بزيادةٍ قدرها 10% على أساس سنوي، لتحقق بذلك أعلى إيرادات لها في الربع الثالث عبر تاريخها. يعكس هذا الأداء النمو المستمر إثر توسعة الأسطول المملوك ليصل عدد ناقلاته إلى 104 ناقلات بنهاية الربع، مقارنةً بـ 88 ناقلة في الفترة ذاتها من عام 2024م. وبالإضافة للناقلات المستأجرة بموجب عقود طويلة الأجل، تشغّل البحري ما مجموعه 117 ناقلة بنهاية الربع الثالث 2025م، مقارنةً بـ 104 ناقلات قبل عامٍ مضى.

وبلغت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء خلال الربع الثالث 1.26 مليار ريال سعودي، بزيادةٍ قدرها 8% على أساس سنوي، مدفوعةً بعدة عوامل شملت نمو الإيرادات، وارتفاع حصة مشاركة الناقلات المملوكة في الإيرادات، ونمو الأرباح من مجموعة بتردك، وإيقاف تسجيل خسائر من الشركة العالمية للصناعات البحرية. وقد ساهمت جميع هذه العوامل جزئياً في تعويض غياب تحقيق أرباح من بيع الناقلات، إذ لم يتم بيع أي ناقلات خلال الربع الثالث من 2025م مقارنةً ببيع ناقلتين خلال الربع الثالث من 2024م.

خلال الربع الثالث، استمرت البحري بإيلاء الأولوية على توظيف ناقلات أسطولها المملوك، وذلك بفضل برنامج توسعة الأسطول وتحديثه، ما ساهم في تحقيق هوامش ربح أعلى مقارنة بالناقلات المستأجرة. ونتيجةً لذلك، استمر ثبات مستوى هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء عند 51%، مقارنةً بـ 52% في الربع الثالث من 2024م، رغم استمرار عودة سوق شحن الكيماويات إلى مستوياته الطبيعية وكذلك استمرار تذبذب أسعار شحن البضائع السائبة والبضائع الضخمة.

وبلغ صافي الربح 513 مليون ريال سعودي بزيادةٍ قدرها 1% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، ليساهم جزئياً في تعويض زيادة مصاريف الاستهلاك والتكاليف المالية المرتبطة ببرنامج توسعة الأسطول وتحديثه.

في الوقت نفسه، استقرت إيرادات الربع الثالث من عام 2025م بشكل عام مقارنةً بالربع السابق، مما يعكس ارتفاعًا في إجمالي أيام التشغيل نتيجةً لنمو أسطول الشركة المملوك، وتباينًا في حركة أسعار الشحن المرتبطة بقطاعات الشركة على أساس ربع سنوي. وارتفع صافي الربح بنسبة 26% على أساس ربع سنوي، مدعومًا بمساهمة أقوى من مجموعة بتردك، وانخفاض المصاريف العمومية والإدارية والمخصصات، وارتفاع الإيرادات الأخرى.

فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2025م

سجلت البحري صافي ربح بلغ 1.45 مليار ريال سعودي خلال فترة التسعة أشهر الأولى من 2025م، حيث ساعد أداء الشركة القوي في الربع الثالث من 2025م في الحد من انخفاض صافي الربح خلال هذه الفترة ليسجل انخفاضاً قدره 14% فقط على أساس سنوي، مقارنة بانخفاض قدره 21% على أساس سنوي خلال فترة الستة أشهر الأولى من 2025م.

وشهدت التدفقات النقدية من بداية السنة وحتى تاريخه تحسناً ملحوظاً بفضل الأداء القوي للربع الثالث من 2025م. فبلغ صافي التدفقات النقدية التشغيلية 1.07 مليار ريال سعودي خلال الربع الثالث، مسجلاً زيادةً قدرها 56% على أساس سنوي، مدعومةً بارتفاع الأرباح إضافة للنقد المحرر من أرصدة رأس المال العامل.

وبلغ إجمالي النفقات الرأسمالية للربع الثالث مبلغ 169 مليون ريال سعودي، تم تخصيصه لصيانة قاعدة الأصول الحالية وكذلك لسداد دفعة مقدمة مقابل طلب بناء سفينتي خدمات بحرية، مقارنةً بنفقات رأسمالية بلغت 1.28 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من 2024م، عندما تم وقتها شراء ناقلتين حديثتين مستعملتين وسداد دفعات مقدمة لـ 17 ناقلة أخرى تم استلامها خلال فترات لاحقة.

ونتيجةً لذلك، تحولت التدفقات النقدية الحرة إلى تدفقات داخلة خلال الربع الثالث من 2025م لتبلغ 903 مليون ريال سعودي، ما أدى إلى تقليص إجمالي التدفقات النقدية الحرة الخارجة خلال فترة التسعة أشهر الأولى من 2025م إلى 1.31 مليار ريال سعودي، مقارنةً بتدفقات نقدية حرة خارجة بلغت 2.21 مليار ريال سعودي خلال فترة الستة أشهر الأولى من 2025م.

وبفضل تحسّن التدفقات النقدية، انخفض رصيد صافي الدين للشركة بنسبة 2% على أساس ربعي ليصل إلى 9.85 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الثالث من 2025م، بينما انخفض معدل صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 2.11 مرة بنهاية الربع الثالث من 2025م، مقارنة بـ 2.19 مرة بنهاية الربع الثاني من 2025م. وبالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، فقد سجل كلا المؤشرين أداءً أعلى – زيادة بنسبة 48% ومعدل 0.65 مرة على التوالي – وذلك نتيجة نمو النفقات الرأسمالية خلال الفترة من الربع الثالث 2024م لغاية الربع الثاني 2025م وذلك لتمويل برنامج توسعة الأسطول وتحديثه.

نظرة على مؤشرات السلامة والأداء التشغيلي

حافظت البحري على سجلها الاستثنائي في مجال السلامة، فلم تسجّل أي وفيات أو أي تسرّبات نفطية خلال الربع الثالث 2025م، ما يعكس التزامها المتواصل تجاه السلامة والتميّز التشغيلي.

وتحسّن معدل تكرار حوادث الوقت المهدور على مدار 12 شهراً متتالياً لطواقم عمل الناقلات التي يديرها قطاع البحري لإدارة السفن إلى 0.23 إصابة عن كل مليون ساعة عمل نهاية الربع الثالث 2025م، مقارنةً بمعدل 0.39 إصابة بنهاية الربع الثاني 2025م، ومعدل 0.42 إصابة بنهاية عام 2024م.

في الوقت نفسه، حقّقت البحري معدل عدد نواقص في عمليات التفتيش الخاصة بمراقبة دولة الميناء على مدار 12 شهراً متتالياً يبلغ 0.58 لكل عملية تفتيش بنهاية الربع الثالث 2025م، دون تسجيل أي حالات احتجاز للناقلات في أي ميناء، متفوقةً بشكل واضح على معدل عدد النواقص على مستوى القطاع والبالغ 2.70 للناقلات التي ترسو في موانئ أوروبا وشمال المحيط الأطلسي، و2.42 للناقلات التي ترسو في موانئ منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

المستجدات المتعلّقة بالأسطول

أضافت البحري خلال الربع الثالث من 2025م ناقلةً واحدة إلى أسطولها المملوك، وهي ناقلة نفط خام عملاقة حديثة ومستعملة، تم استلامها في أواخر شهر يونيو وتم توظيفها تجارياً خلال شهر يوليو، ليرتفع عدد ناقلات أسطول قطاع البحري للنفط إلى 50 ناقلة نفط خام عملاقة. ومع استلام هذه الناقلة، اكتملت الصفقة المُبرمة مع "كابيتال ماريتايم آند تريدنج كوربوريشن" والتي أُعلن عنها في شهر أغسطس من عام 2024م لشراء تسع ناقلات نفط خام عملاقة.

حركة الأسطول المملوك

القطاع	نهاية الربع الثاني 2025م	الإضافات خلال الربع الثالث 2025م	الناقلات المباعة خلال الربع الثالث 2025م	نهاية الربع الثالث 2025م
البحري للنفط	49	+1	-	50
البحري للكيماويات	33	-	-	33
البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة	8	-	-	8
البحري للبضائع السائبة	13	-	-	13
المجموع	**103**	**+1**	**-**	**104**

بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى البحري 13 ناقلة مستأجرة بموجب عقود طويلة الأجل ضمن أسطول قطاع البحري للكيماويات، وذلك بنهاية الربع الثالث 2025م، ليبقى عدد الناقلات على حاله من الربع السابق، علماً أن الأسطول كان يضمّ 16 ناقلة مستأجرة بموجب عقود طويلة الأجل بنهاية الربع الثالث 2024م.

وبالمجمل، بلغ عدد ناقلات الأسطول المملوك والمُدار من قبل البحري 117 ناقلة بنهاية الربع الثالث من عام 2025م، مقارنةً بـ 104 ناقلات بنهاية نفس الربع من العام الماضي.

ويُستثنى من ذلك الناقلات المستأجرة بموجب عقود الاستئجار قصيرة الأجل أو عقود الاستئجار بالرحلة، والتي تستخدم من أجل تعزيز المرونة والكفاءة في جدولة الرحلات وتشغيل ناقلات الأسطول.

المستجدات الاستراتيجية

لا يزال تركيز البحري منصباً على تنفيذ استراتيجية النمو الطموحة التي تستند على برنامجها ذي القيمة التراكمية لتحديث وتوسعة أسطولها، مدعومةً بنهج الشركة المنضبط والمدروس في شراء الناقلات.

بعد انتهاء الربع الثالث من 2025م مباشرةً، وتحديداً بتاريخ 1 أكتوبر 2025م، وقّعت البحري عقد شراء بقيمة 762 مليون ريال سعودي مع "الشركة العالمية للصناعات البحرية" التابعة لبناء وتسليم ست ناقلات مجهزة برافعات من نوع "ألتراماكس" للبضائع السائبة على دفعات خلال الفترة بين عامي 2028م و2029م. وستدعم هذه الناقلات أسطول البحري للبضائع السائبة الذي يضم بالأصل أربع ناقلات من نوع "ألتراماكس" قيد الخدمة، ما سيمكّن هذا القطاع من التوسع في الأسواق المتخصصة وطرق التجارة الناشئة، حيث ستوفّر ناقلات "ألتراماكس" المجهزة برافعات ميزة تنافسية هامة من خلال قدرتها على الوصول إلى الموانئ ذات البنية التحتية المحدودة.

وتمثل هذه الاتفاقية أيضاً أول مشروع واسع النطاق لبناء الناقلات على صعيد المملكة العربية السعودية، يدعم مستهدفات رؤية 2030 الرامية إلى إنشاء منظومة بحرية تنافسية على الساحة العالمية، فضلاً عن تعزيز توطين سلاسل الإمداد في المملكة.

وفي أوائل الربع الثالث من 2025م، وقّعت البحري اتفاقيات مع أحواض بناء سفن دولية بخصوص طلبيتين إضافيتين لبناء ناقلات جديدة، وهما: ناقلتي خدمات بحرية بقيمة 18 مليون ريال سعودي من المقرر تسليمهما خلال النصف الثاني من عام 2026م، وناقلتي حاويات وبضائع مدحرجة بقيمة 757 مليون ريال سعودي تقريباً من المقرر تسليمهما في عام 2029م.

وستمثّل اتفاقيات شراء هذه الناقلات انطلاقة البحري في قطاع الدعم البحري الذي يخدم منصات النفط والغاز ومشاريع البناء البحرية، في خطوة تتماشى مع الهدف الاستراتيجي للشركة والمتمثل في السعي نحو تنويع محفظة أعمالها في القطاعات المرتبطة.

وتأتي هذه الخطوة بعد إطلاق قطاع البحري للخدمات البحرية بنجاح ثلاث بوارج متنقّلة لتحلية مياه البحر والتي أتمّت تشغيلها التجاري الكامل خلال الربع الثالث من 2025م.

وباعتبار ترسيخ الشراكات الاستراتيجية بهدف تأمين وتوسعة قنوات الطلب أحد أهم ركائز استراتيجية البحري للنمو، فقد قام قطاع البحري للكيماويات خلال الربع الثالث من 2025م بإبرام أول عقد شحن بحري له مع "شركة أرامكو السعودية لزيوت الأساس (لوبريف)"، وذلك بهدف نقل زيوت الأساس إلى الموانئ عبر منطقة الخليج العربي والساحل الغربي للهند.

وبعد انتهاء الربع الثالث، قام قطاع البحري للنفط بتمديد شراكته المتواصلة لـ 20 عاماً مع شركة "إس-أويل" الكورية الجنوبية بتجديد عقد الشحن البحري الذي يجمعه بها لمدة 10 سنوات إضافية، لنقل نحو 70 مليون برميل من النفط الخام سنوياً من الخليج العربي والبحر الأحمر إلى كوريا الجنوبية.

وتظل أرامكو السعودية، التي تمتلك حصة 61.6% من رأسمال شركة "إس-أويل"، شريكاً رئيسياً بموجب عقد شحن منفصل يغطي جميع شحنات النفط الخام لأرامكو المباعة على أساس التسليم حول العالم.

أبرز ملامح أداء قطاعات الأعمال

البحري للنفط

مليون ريال سعودي	الربع الثالث 2025م	الربع الثالث 2024م	*نسبة التغيير على أساس سنوي*	لتسعة أشهر الأولى 2025م	لتسعة أشهر الأولى 2024م	*نسبة التغيير على أساس سنوي*
الإيرادات	**1,316**	1,005	*31%*	**3,704**	3,580	*3%*
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**706**	501	*41%*	**1,964**	1,752	*12%*
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**54%**	50%	*4 ن.م.*	**53%**	49%	*4 ن.م.*

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الثالث 2024م	نهاية الربع الرابع 2024م	نهاية الربع الثاني 2025م	نهاية الربع الثالث 2025م
عدد الناقلات المملوكة	40	41	49	**50**

حقّق قطاع البحري للنفط في الربع الثالث من عام 2025 أرباحاً قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغت 706 مليون ريال سعودي بزيادةٍ قدرها 41% على أساس سنوي، مدفوعةً بارتفاع الإيرادات بنسبة 31% لتصل إلى 1.32 مليار ريال سعودي. ويُعزى هذا الأداء إلى توسعة أسطول ناقلات النفط الخام العملاقة، الذي نما بنسبة 25% ليصل إلى 50 ناقلة، بالإضافة للارتفاعات السريعة والوجيزة لأسعار الشحن أواخر شهر يونيو وكذلك التحسن القوي في أسعار الشحن لناقلات النفط الخام العملاقة قبيل نهاية الربع.

شهدت أسعار الشحن للقطاع أداءً متذبذباً خلال الربع، بدءًا من الارتفاع السريع والوجيز في أواخر شهر يونيو وسط التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. عقب ذلك تهدئة في أسعار الشحن خلال شهري يوليو وأغسطس نتيجة تراجع صادرات الشرق الأوسط لتلبية الطلب المحلي المتنامي خلال ذروة الصيف. ومع انخفاض استهلاك الطاقة المحلي وبدء الوصول التدريجي لزيادات الإنتاج لأوبك بلس إلى الأسواق، عاودت الصادرات من الخليج العربي التعافي خلال شهر سبتمبر، مما رفع من أحجام الشحنات ودعم أسعار الشحن. وبجانب نهوض نشاط الشحن ضمن الحوض الأطلسي، ارتفعت مؤشرات أسعار الشحن المرجعية لتصل إلى نحو 100,000 دولار أمريكي يوميًا بحلول نهاية الربع – وهو أعلى مستوى هذا العام، مسجّلاً نهاية قوية لربع كان في مجمله منخفضاً.

وشهدت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً قدرها 7% على أساس ربعي، مدعومةً بنمو الإيرادات بنسبة 2%. وتُعزى الزيادة في الإيرادات إلى زيادة إجمالي أيام التشغيل ما يعكس إضافة ناقلة نفط خام عملاقة واحدة للأسطول المملوك خلال الربع وكذلك استفادة الربع الحالي من جُلّ الأثر التشغيلي للناقلتين المضافتين أواخر الربع الثاني من عام 2025م. كما تم دعم هذا النمو في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء من خلال الأثر الإيجابي بمبلغ 75 مليون ريال سعودي نتيجة لاستلام جزء من مطالبة تأمينية بقيمة 26 مليون ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2025م مقابل رسوم غير متكررة بقيمة 49 مليون ريال سعودي تم تسجيلها في الربع الثاني من عام 2025م.

وخلال فترة التسعة أشهر الأولى من 2025م، بلغت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 1.96 مليار ريال سعودي، بزيادةٍ قدرها 12% على أساس سنوي، ما يعكس انتعاشاً قوياً في الربع الثالث من 2025م بعد النمو المحدود الذي شهدته الفترات السابقة من العام. وارتفعت الإيرادات بنسبة 3%، مدفوعةً بزيادة إجمالي أيام التشغيل نتيجة لتوسعة أسطول ناقلات النفط الخام العملاقة. ولم تسهم توسعة الأسطول في تعزيز الإيرادات فحسب، بل ساهمت أيضاً في زيادة حصة الأسطول المملوك مقابل الناقلات المستأجرة، ما أدى إلى تحسّن هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بمقدار 4 نقاط مئوية ليصل إلى 53%.

ومن المتوقع استمرار ظروف السوق الداعمة خلال الفترة المتبقية من عام 2025م، بفضل الطلب الموسمي في فصل الشتاء، وزيادة الإنتاج الإضافي من أوبك بلس، واستمرار شح المعروض من الناقلات.

البحري للكيماويات

مليون ريال سعودي	الربع الثالث 2025م	الربع الثالث 2024م	*نسبة التغيير على أساس سنوي*	التسعة أشهر الأولى 2025م	التسعة أشهر الأولى 2024م	*نسبة التغيير على أساس سنوي*
الإيرادات	**756**	785	*-4%*	**2,218**	2,506	*-11%*
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**381**	494	*-23%*	**1,076**	1,517	*-29%*
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**50%**	63%	*-12 ن.م.*	**48%**	61%	*-12 ن.م.*

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الثالث 2024م	نهاية الربع الرابع 2024م	نهاية الربع الثاني 2025م	نهاية الربع الثالث 2025م
عدد الناقلات المملوكة	29	33	33	**33**
عدد الناقلات المستأجرة بموجب عقود استئجار طويلة الأجل	16	16	13	**13**

سجّل قطاع البحري للكيماويات في الربع الثالث من عام 2025م أرباحاً قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغت 381 مليون ريال سعودي، بانخفاضٍ قدره 23% على أساس سنوي، فيما بلغت الإيرادات 756 مليون ريال سعودي، بانخفاض قدره 4%. ويعكس هذا الانخفاض استمرار عودة الأسواق العالمية لشحن الكيماويات والمنتجات البترولية النظيفة إلى مستوياتها الطبيعية، وعدم تسجيل أرباح من بيع الناقلات خلال الربع الحالي، مقارنةً بتسجيل 88 مليون ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2024م إثر بيع ناقلتين للكيماويات.

يُعد الانخفاض في إيرادات القطاع انعكاساً للتراجعات التي شهدها السوق بشكل عام، ولكنه كان مقتصراً على الناقلات المستأجرة، وذلك بعد تحول قطاع البحري للكيماويات نحو الناقلات المملوكة ذات الهوامش الربحية الأعلى. حيث أدى هذا التحول – والذي كان مدعوماً بتوسعة الأسطول ليصل عدد ناقلاته إلى 33 ناقلة مملوكة مقارنةً بـ 29 ناقلة قبل عامٍ مضى – إلى تماسك أداء القطاع، وساعد في الحد من تراجع هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وذلك بمقدار 12 نقطة مئوية فقط، من 63% في الربع الثاني 2025م إلى 50% في الربع الحالي.

وتماشياً مع هذه الاستراتيجية، قام القطاع بتخفيض عدد الناقلات المستأجرة بموجب عقود استئجار طويلة الأجل ضمن أسطوله إلى 13 ناقلة بنهاية الربع الثالث من عام 2025م، مقارنةً بـ 16 ناقلة بنهاية الربع نفسه من العام الماضي، وذلك بعدم تجديده العقود المنتهية للناقلات المستأجرة.

وشهدت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء في الربع الثالث من عام 2025م زيادةً قدرها 13% مقارنة بالربع السابق، لتعكس زيادةً قدرها 4% في حصة ناقلات الأسطول المملوك من الإيرادات وتحسّناً في أسعار السوق، ما ساهم في تحسّن هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بمقدار 6 نقاط مئوية مقارنةً بالربع الثاني من 2025م.

وخلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2025م، سجلت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء مبلغ 1.08 مليار ريال سعودي، بانخفاضٍ قدره 29% على أساس سنوي، ما يعكس كذلك عودة السوق إلى مستوياته الطبيعية وغياب تسجيل أرباح من بيع الناقلات، مقارنةً بتسجيل 135 مليون ريال سعودي جراء بيع الناقلات في التسعة أشهر الأولى من 2024م.

وعلى المدى القريب، من المتوقع مواصلة عودة السوق إلى مستوياته الطبيعية، في ظل محدودية ظهور إشارات لتعافي الطلب، واستمرار التقلبات الجيوسياسية، وتوافر معروض كافٍ من الناقلات.

ورغم هذه التحديات، يبقى تركيز قطاع البحري للكيماويات منصبّاً على مواصلة تحسين كفاءة عملياته التجارية، مستفيداً من مرونة نموذجه التشغيلي، وتوسيع قنوات الطلب، مثل إبرام عقد شحن جديد مع "شركة أرامكو السعودية لزيوت الأساس (لوبريف)" في شهر سبتمبر من 2025م.

البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة

مليون ريال سعودي	الربع الثالث 2025م	الربع الثالث 2024م	*نسبة التغيير على أساس سنوي*	التسعة أشهر الأولى 2025م	التسعة أشهر الأولى 2024م	*نسبة التغيير على أساس سنوي*
الإيرادات	**247**	272	*-9%*	**790**	772	*2%*
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**23**	65	*-64%*	**124**	114	*9%*
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**9%**	24%	*-14% ن.م*	**16%**	15%	*1% ن.م*

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الثالث 2024م	نهاية الربع الرابع 2024م	نهاية الربع الثاني 2025م	نهاية الربع الثالث 2025م
عدد الناقلات المملوكة	7	7	8	**8**

سجّل قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة في الربع الثالث من 2025م أرباحاً قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغت 23 مليون ريال سعودي، بانخفاضٍ قدره 64% على أساس سنوي، بينما بلغت الإيرادات 247 مليون ريال سعودي بانخفاضٍ قدره 9%. ويُعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى تأثر أداء وحدة البحري للخطوط الملاحية بتقلبات الطلب في السوق وسط حالة عدم اليقين ضمن مجال التجارة والتعريفات الجمركية والتي تؤثر على تدفقات البضائع العالمية.

وفي الوقت نفسه، شهدت وحدة البحري للخدمات اللوجستية تحسناً في أدائها مقارنةً بالعام الماضي، مدعوماً بارتفاع معدلات الإشغال لمستودعاته المؤجرة، وزيادة حجم الأعمال لمكتب الوكالة في مدينة ينبع والذي تم افتتاحه في الربع السابق، إلى جانب توقيع عقود شحن دولي جديدة مع شركة التطوير العقاري "البحر الأحمر الدولية" وشركة توزيع الإلكترونيات الاستهلاكية "العيسائي للإلكترونيات".

وبالمقارنة مع الربع الثاني من 2025م، شهدت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء انخفاضاً قدره 40%، ما يعكس تراجع الأداء الموسمي لوحدة البحري للخدمات اللوجستية، والذي ساهم في تعويضه جزئياً ارتفاع أرباح وحدة البحري للخطوط الملاحية إثر تحسن أسعار الشحن.

وخلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2025م، سجلت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء مبلغ 124 مليون ريال سعودي بزيادةٍ قدرها 9% على أساس سنوي، مدعومةً بتحسن مستوى الربحية لدى وحدة البحري للخدمات اللوجستية نتيجة توسعة عملياته التجارية، ما ساهم جزئياً في تعويض انخفاض أرباح وحدة البحري للخطوط الملاحية نتيجة عودة أسعار الشحن إلى مستوياتها الطبيعية إثر ظروف السوق بعد بلوغها مستويات عالية خلال العام الماضي، واستمرار التقلبات في حجم الطلب.

وفي إطار استراتيجية النمو، وقّعت وحدة البحري للخطوط الملاحية في شهر سبتمبر من 2025م عقداً بقيمة 757 مليون ريال سعودي لبناء ناقلتي حاويات وبضائع مدحرجة جديدتين، من المقرر تسليمهما في عام 2029م.

وبالتزامن مع ذلك، تخطط وحدة البحري للخدمات اللوجستية لافتتاح مكتب وكالة جديد في مدينة جازان قبل نهاية عام 2025م، بينما لا تزال عمليات بناء منشأة منطقة الإيداع الجمركي البالغة مساحتها 90,000 متر مربع في ميناء جدة الإسلامي جارية كما هو مقرّر. ورغم أن الموعد المخطط لبدء تشغيل المنشأة هو بنهاية العام الجاري، إلا أنه قد يواجه تأخيراً محتملاً لحين الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات التنظيمية.

البحري للبضائع السائبة

مليون ريال سعودي	الربع الثالث 2025م	الربع الثالث 2024م	*نسبة التغيير على أساس سنوي*	التسعة أشهر الأولى 2025م	التسعة أشهر الأولى 2024م	*نسبة التغيير على أساس سنوي*
الإيرادات	**108**	163	*-33%*	**302**	374	*-19%*
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**39**	36	*10%*	**96**	92	*4%*
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**36%**	22%	*14 ن.م.*	**32%**	25%	*7 ن.م.*

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الثالث 2024م	نهاية الربع الرابع 2024م	نهاية الربع الثاني 2025م	نهاية الربع الثالث 2025م
عدد الناقلات المملوكة	12	12	13	**13**

سجّل البحري للبضائع السائبة في الربع الثالث من عام 2025م أرباحاً قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء تبلغ 39 مليون ريال سعودي، بزيادةٍ قدرها 10% على أساس سنوي، وذلك رغم انخفاض الإيرادات بنسبة 33% لتصل إلى 108 مليون ريال سعودي. وجاء هذا التراجع في الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار الشحن وسط استمرار تقلبات سوق البضائع السائبة، لتساهم في تعويضه جزئياً زيادة إجمالي أيام التشغيل جرّاء توسعة الأسطول المملوك إلى 13 ناقلة، بعد الاستحواذ على ناقلة "ألتراماكس" مجهزة برافعات في شهر يناير من 2025م.

وبهدف تعزيز مرونة هوامش أرباحه، واصل القطاع تحوله الاستراتيجي نحو توظيف ناقلات الأسطول المملوك ذات الهوامش الربحية الأعلى، ما أسفر عن نمو على أساس سنوي في حصة الإيرادات من الناقلات المملوكة، فيما اقتصر الانخفاض العام في الإيرادات على الناقلات المستأجرة. وقد ساهم في دعم هذا التحول نمو هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء في الربع الثالث من 2025م بمقدار 14 نقطة مئوية على أساس سنوي ليصل إلى 36%، ما عزز نمو الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 10%.

وبالمقارنة مع الربع الثاني من 2025م، فقد شهدت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء زيادةً مقدارها 40%، مدعومة بزيادة الإيرادات بنسبة 9% وتحسّن مستوى الربحية عبر كل من الناقلات المملوكة والمستأجرة، حيث عكس هذا التحسن انتعاش أسعار السوق خلال الربع وجهود القطاع المستمرة لتحسين أداء أنشطة استئجار الناقلات باتباع نهج تجاري أكثر مرونة.

وخلال فترة التسعة أشهر الأولى من 2025م، بلغت الإيرادات 302 مليون ريال سعودي بانخفاضٍ قدره 19% على أساس سنوي. وعلى نحو مشابه لأداء الربع الثالث من 2025م، رافق تراجع الإيرادات تحول في مزيجها نحو زيادة توظيف ناقلات الأسطول المملوك، ما أدى إلى زيادة هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بمقدار 7 نقاط مئوية ليصل إلى 32%، وتحقيق أرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغت 96 مليون ريال سعودي بزيادةٍ قدرها 4%.

ورغم أن أسعار شحن البضائع السائبة ارتفعت في الربع الثالث من 2025م بأكثر مما كان متوقعاً مقارنة بالربع السابق، إلا أنه من غير المرجح أن يستمر هذا الزخم لفترة أطول وذلك لاحتمالية مواجهة السوق بعض التقلبات خلال المدى القريب، متأثراً بالتوترات الجيوسياسية واستمرار عدم اليقين المحيط بالتدفقات التجارية العالمية للسلع.

وبالتطلّع نحو المستقبل، سيواصل قطاع البحري للبضائع السائبة تركيزه على تعزيز مرونة الأرباح، لا سيما في عمليات استئجار الناقلات. وبالتوازي مع ذلك، وضع القطاع أسساً راسخة لتحقيق النمو طويل الأمد من خلال شراء ست ناقلات "ألتراماكس" حديثة البناء ومجهزة برافعات من "الشركة العالمية للصناعات البحرية"، والتي من المقرّر تسليمها على دفعات بين عامي 2028م و2029م.

اللقاء الهاتفي مع المحللين الماليين لاستعراض النتائج المالية

ستعقد البحري لقاءً هاتفياً مع المحللين الماليين يوم الثلاثاء الموافق 4 نوفمبر 2025م عند الساعة 16:00 (الرابعة عصراً) بتوقيت السعودية لعرض النتائج المالية للربع الثالث وفترة التسعة أشهر الأولى من عام 2025م. للاستفسارات أو للحصول على تفاصيل اللقاء الهاتفي، يُرجى إرسال بريد إلكتروني إلى: ir@bahri.sa.

نبذة عن البحري

تأسست الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري) عام 1978م، وهي الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، وإحدى أبرز الشركات الرائدة عالمياً في مجال النقل البحري. تتخذ الشركة من الرياض مقراً لها وتشغّل أسطولاً يبلغ حجمه 104 ناقلة و13 ناقلة بموجب عقود استئجار طويلة الأجل، وثلاث محطات عائمة (بوارج) لتحلية مياه البحر، وذلك حتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2025م. وتعتبر البحري إحدى أضخم الشركات المالكة والمشغّلة لناقلات النفط الخام العملاقة حول العالم.

تغطي عمليات وأنشطة الشركة شراء وبيع وتأجير وتشغيل الناقلات بغرض نقل النفط الخام والمنتجات المكرّرة والمواد الكيميائية والبضائع السائبة، فضلاً عن شحن البضائع والتخزين والتخليص الجمركي والخدمات اللوجستية التعاقدية وغيرها من الخدمات والحلول اللوجستية المتكاملة. وفي عام 2024م، دخلت البحري مجال تحلية مياه البحر عبر تشغيلها لعدد من المحطات العائمة المتنقّلة (بوارج) المخصّصة لهذا الغرض.

تمارس الشركة أنشطتها عبر 4 قطاعات أعمال رئيسية هي البحري للنفط والبحري للكيماويات والبحري للبضائع السائبة والبحري للخدمات اللوجستية المتكاملة، إلى جانب خدمة البحري لإدارة السفن. وقد باشر قطاع عمل خامس تحت مسمى البحري للخدمات البحرية عملياته التشغيلية في عام 2024م لإدارة بوارج تحلية المياه. ويُشار أيضاً إلى أن البحري تمتلك حصص ملكية استراتيجية غير مسيطرة ضمن مجموعة بتردك والشركة الوطنية للحبوب والشركة العالمية للصناعات البحرية.

وبوجود فريق عمل يضم ما يزيد عن 4800 موظف، براً وبحراً، تواصل البحري التزامها الراسخ بدعم رؤية السعودية 2030 والارتقاء بالمملكة لتصبح مركزاً إقليمياً استراتيجياً رائداً في مجال الشحن والخدمات اللوجستية، وتحافظ على مكانتها كمساهم مسؤول وبارز في سلاسل التوريد العالمية.

البحري للنفط

البحري للنفط هي من بين الشركات الرائدة عالمياً في تملّك وتشغيل ناقلات النفط الخام العملاقة وتحل بشكل دائم ضمن قائمة أكبر ملّاك هذه الناقلات على صعيد العالم، يمثّل أسطول القطاع 5% تقريباً من السعة العالمية لناقلات النفط الخام العملاقة. ورغم أن سوق الخليج العربي يستأثر بالحصة الأكبر من عمليات القطاع، إلا أنه يعمل كذلك على تلبية احتياجات كافة مسارات وخطوط ناقلات النفط الخام العملاقة حول العالم. ويعتبر قطاع البحري للنفط الناقل الحصري لأرامكو السعودية في شحنات النفط الخام التي يتم بيعها على أساس التسليم حول العالم. ومن الجدير ذكره أن أرامكو السعودية هي أكبر منتج للنفط الخام في العالم وتمتلك حصة 20% من شركة البحري.

البحري للكيماويات

يمتلك ويشغّل قطاع البحري للكيماويات أسطولاً متنوّعاً من الناقلات لشحن ومناولة مجموعة واسعة من البضائع السائلة، بما فيها المواد الكيميائية والمنتجات النفطية النظيفة والزيوت النباتية والوقود الحيوي، لعملائه المنتشرين حول العالم. وتضم قاعدة عملاء هذا القطاع شركات إنتاج المواد الكيميائية وشركات النفط المتكاملة ومحطات التكرير وتجار السلع وأهم اللاعبين في سوقي الزيوت النباتية والوقود الحيوي، علماً أن أرامكو السعودية والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) هما أبرز عملاء هذا القطاع. ولا ينشط هذا القطاع في السوق الفورية فحسب، بل أيضاً في مجال اتفاقيات الشحن البحري واتفاقيات تأجير و/أو استئجار الناقلات وبيع الناقلات وشرائها. تأسس هذا القطاع تحت مسمى "الشركة الوطنية لنقل الكيماويات"، وتمتلك شركة البحري حصة 80% منه في حين أن "سابك" تمتلك نسبة الـ 20% المتبقية.

البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة

يُعد قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة المزود الرائد لخدمات الشحن عبر خطوط مباشرة من سواحل شرق الولايات المتحدة الأمريكية وساحل الخليج الأمريكي إلى جدة ودبي والدمام ومومباي، ويشمل ذلك إرساءها في موانئ منطقة البحر المتوسط وأوروبا التي تقع على مسارها، ويعتبر القطاع من بين أكبر 10 مزودين لنقل البضائع الضخمة والمدحرجة عالمياً. يزوّد القطاع خدمات الشحن البري والبحري والجوي للبضائع والتخليص الجمركي وخدمات الحاويات والخدمات اللوجستية التعاقدية وخدمات التخزين، وغيرها من خدمات إدارة سلاسل التوريد إلى الشركات والمؤسسات العاملة في مجالات الطيران والدفاع

والإنشاءات والمنتجات والبضائع سريعة التلف والأدوية والرعاية الصحية والنفط والغاز والفنادق والمركبات والسيارات والمؤسسات. ويُذكر أن قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة يتكون من قسمين تجاريين هما البحري للخطوط الملاحية ويتخصّص في شحن البضائع الضخمة والمدحرجة وبضائع الحاويات، والبحري للخدمات اللوجستية ويتخصّص بتقديم خدمات لوجستية شاملة.

البحري للبضائع السائبة

تأسس قطاع البحري للبضائع السائبة عام 2010م كمشروع مشترك بنسبة 60% إلى 40% بين شركة البحري والشركة العربية للخدمات الزراعية "أراسكو"، يُعد البحري للبضائع السائبة شركة متكاملة تماماً في امتلاك وتشغيل الناقلات لنقل البضائع السائبة على المستويين الإقليمي والعالمي.، مع إيلائه التركيز على البضائع الصادرة والواردة من وإلى المملكة العربية السعودية. يتولى قطاع البحري للبضائع السائبة، من خلال مقره الرئيسي في الرياض ومكتبه الإقليمي في دبي، عمليات نقل البضائع السائبة، وخاصة الحبوب والأسمدة والفحم وخام الحديد، عبر مسارات الشحن العالمية لتزويد العالم باحتياجاته من الغذاء والطاقة. يعتمد قطاع البحري للبضائع السائبة خططاً استراتيجية مدروسة لتوزيع أسطوله المتنوّع بما يغطي السوق الفورية واتفاقيات الشحن البحري واتفاقيات تأجير و/أو استئجار الناقلات.

البحري للخدمات البحرية

يهدف البحري للخدمات البحرية، وهو قطاع استُحدث مؤخراً، للارتقاء إلى صدارة التوجهات المبتكرة في تحلية مياه البحر باستخدام محطات عائمة متنقّلة (بوارج)، وهو يعمل بموجب اتفاقية شراء مضمونة لمدة 20 عاماً مع الهيئة السعودية للمياه. بدأ بناء ثلاث محطات عائمة متنقّلة (بوارج) لتحلية مياه البحر في عام 2020م، ليبدأ التشغيل التجاري للمحطة العائمة (البارجة) الأولى في شهر أبريل من عام 2024م. تم تسجيل هذه المحطة العائمة (البارجة) في موسوعة غينيس للأرقام القياسية كأكبر محطة عائمة (بارجة) من نوعها في العالم، وهي تجسّد إنجازاً هاماً في قطاع تحلية مياه البحر. وقد باشرت المحطتان العائمتان (البارجتان) الثانية والثالثة عملهما في الربع الثاني من عام 2025م. الجدير ذكره أن كل محطة عائمة (بارجة) مُجهّزة بكافة المعدّات اللازمة لتحلية ما يصل إلى 50 مليون لتر من مياه البحر يومياً، وتتواجد هذه المحطات العائمة (البوارج) قبالة ساحل ينبع بالمملكة العربية السعودية.

البحري لإدارة السفن

تأسس قطاع البحري لإدارة السفن عام 1996م لتقديم جميع خدمات إدارة الناقلات والدعم البحري لكافة الناقلات التي تملكها وتشغّلها شركة البحري (باستثناء ناقلتي مواد كيميائية يديرهما طرف ثالث)، بهدف الارتقاء بالإمكانات التجارية للأسطول. يمثّل هذا القطاع الركيزة الرئيسية في أسطول البحري، إذ يعمل على ضمان السلامة الفنية لجميع الناقلات المُدارة، وأن تكون صالحة للإبحار، ومزوّدة بطاقم عمل مُؤهل. ويشرف القطاع كذلك على الامتثال التشغيلي لمعايير السلامة الدولية واللوائح البحرية، ودمج التقنيات المُتقدمة، وتعزيز الابتكارات التقنية لتحسين الأداء والكفاءة التشغيلية، وتجهيز الناقلات المُستحوذ عليها مؤخراً للإبحار، وتقديم الدعم الإداري الأساسي لبقية قطاعات الأعمال، بدءاً من الاتصالات التنظيمية ووصولاً إلى تأمين وثائق ومستلزمات التخليص الجمركي في الموانئ. وفي عام 2024م، وسع القطاع نطاق عمله ليشمل عملاء من جهات خارجية، وحصل على أول عقد خارجي مع شركة "فلك البحرية" لإدارة أسطوله، وهي شركة سعودية تعمل في مجال خدمات سفن الروافد والخطوط الملاحية الإقليمية المنتظمة، أسّسها صندوق الاستثمارات العامة السعودي عام 2023م.

قاموس المصطلحات

<u>التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية</u>

النفقات الرأسمالية: هي مجموع الإضافات من الممتلكات والمعدّات، والمشاريع قيد الإنجاز، والأصول غير المادية كما هو موضّح في بيان التدفقات النقدية. وتمثّل هذه النفقات المبالغ النقدية التي تم إنفاقها خلال الفترة المحددة للحفاظ على قاعدة الأصول طويلة الأجل للشركة وتوسيعها.

الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء: يُحتسب مؤشر الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء عن طريق إضافة استهلاك الممتلكات والمعدات، واستهلاك أصول حق الاستخدام، وإطفاء/شطب الأصول غير المادية كما هو موضح في بيان التدفقات النقدية، إلى مجموع الأرباح التشغيلية وحصة نتائج الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية كما هو موضح في بيان الربح أو الخسارة. ويُعتمد هذا المؤشر لتقييم أداء الأرباح التشغيلية الجوهرية، إذ يستبعد العناصر التي قد تخضع لتأثير القرارات المحاسبية، والتنظيمات الضريبية، والاتفاقيات التمويلية.

التدفقات النقدية الحرة: يُعرَّف التدفق النقدي الحر بأنه صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية مطروحاً منه النفقات الرأسمالية. تشمل النفقات الرأسمالية إجمالي الإضافات إلى الممتلكات والمعدات والمشاريع قيد الإنجاز والأصول غير الملموسة . يُعد هذا المقياس مؤشراً على النقد المُحقق خلال

الفترة، والذي يمكن استخدامه في دفع التوزيعات النقدية على المساهمين، وسداد الديون وعقود الإيجار، وزيادة السيولة النقدية، و/أو لأغراض استثمارية وتمويلية أخرى.

صافي الدين: مجموع القروض، والاقتراضات، والتزامات الإيجار قصيرة وطويلة الأجل، مطروحًا منها النقد والنقد المعادل والودائع قصيرة الأجل، كما هو موضح في بيان المركز المالي. يمثل هذا المؤشر إجمالي الالتزامات المدينة التي تحمل فائدة للشركة، بما في ذلك الإيجارات، بعد خصم النقد والأصول النقدية القريبة المتاحة لتغطية هذه الالتزامات، ويُستخدم كمقياس للرافعة المالية وقوة الميزانية العمومية

صافي الدين / الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء: تُعرّف نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء بأنها صافي الدين مقسوماً على الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء المحققة خلال الاثني عشر شهراً السابقة التي تسبق نهاية الفترة، ويتم التعبير عنها كمضاعف سنوي. وتُعد هذه النسبة مؤشراً لعدد السنوات اللازمة لسداد ديوننا في حال ثبات معدل الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء، كما تُستخدم لتقديم نظرة حول مرونتنا المالية وصحتنا المالية ومدى اعتمادنا على الديون.

المصطلحات التشغيلية والمتعلّقة بالشحن

حوض الأطلسي: مصطلح يُستخدم في أسواق الشحن والطاقة العالمية للإشارة بشكل جماعي إلى المناطق المحاذية للمحيط الأطلسي، بما في ذلك الأمريكيتان وأوروبا وغرب إفريقيا، ويُستخدم لوصف تدفقات التجارة ونشاط ناقلات النفط بين هذه المناطق، والتي تؤثر على أسعار الشحن العالمية.

منطقة الإيداع الجمركي: منطقة تخزين جمركية مخصصة داخل الدولة، مثل المستودعات أو الموانئ أو المناطق الصناعية، حيث يمكن تخزين البضائع المستوردة أو معالجتها أو تصنيعها دون أن تخضع للرسوم الجمركية أو الضرائب المحلية إلى أن يتم إدخالها إلى السوق المحلية.

اتفاقية تأجير و/أو استئجار الناقلات: يشير المصطلح إلى اتفاقية قائمة بين مالك الناقلة والمستأجر تحدد شروط استخدام الناقلة. وتُعرف المستأجر بأنه الجهة التي تستأجر الناقلة لنقل البضائع والشحنات. وهي اتفاقية محددة المدة يستأجر فيها المستأجر الناقلة لفترة زمنية معينة، ويكون له حرية الإبحار إلى أي ميناء ونقل أي شحنة وفقاً للأنظمة القانونية. والتأجير بالرحلة هو عقد يتم بموجبه استئجار الناقلة لرحلة محددة من ميناء إلى آخر أو التأجير بدون تجهيزات (التأجير المجرد) وهو أن يتم تأجير الناقلة بدون طاقم أو مؤن أو أي مساعدة تشغيلية، حيث يتحمل المستأجر المسؤولية الكاملة عن تشغيلها. يشير مصطلح (استئجار الناقلة) إلى استئجار شركة البحري لناقلات من الغير، بينما يشير مصطلح (تأجير الناقلة) إلى كون شركة البحري مالكة الناقلة وتقوم بتأجيرها لطرف آخر. أما مصطلح "الناقلات المستأجرة" أو "الأسطول المستأجر" في هذا التقرير، فيُقصد به الناقلات التي قامت شركة البحري باستئجارها، وذلك على النقيض من "الناقلات المملوكة" أو "الأسطول المملوك"، والتي تعود ملكيتها مباشرةً إلى شركة البحري.

المنتجات البترولية النظيفة: هي منتجات نفطية مكررة مثل البنزين، والديزل، ووقود الطائرات، والنفتا، خالية من الشوائب، وعادةً ما تُنقل في ناقلات ذات خزانات محاطة بطبقة واقية لمنع التلوث. وغالبًا ما يُشار إليها بـ "المنتجات النظيفة" للتمييز بينها وبين المنتجات "الخام" أو "المتبقية" مثل النفط الخام وزيت الوقود.

بضائع الحاويات: البضائع أو السلع المشحونة داخل حاويات شحن فولاذية قياسية تبلغ 20 أو 40 قدماً.

عقد استئجار الناقلات: هو عقد مُبرم ما بين مالك الناقلة ومالك بضائع، وبموجبه يوافق مالك الناقلة على شحن البضائع لصالح مالك البضائع على متن ناقلة أو يمنح مالك البضائع إمكانية استخدام جزء أو كامل مساحة شحن البضائع على متن ناقلة لنقل وشحن البضائع عبر رحلة أو رحلات محددة أو لفترة محددة.

الحمولة الساكنة: هي سعة الشحن في الناقلة وتُقاس بالطن المتري، وتشمل أوزان البضائع والوقود وطاقم العمل والمؤن، ويُستثنى منها وزن الناقلة عندما تكون فارغة.

البضائع السائبة: هي البضائع أو السلع التي يتم شحنها بكميات ضخمة دون تغليف أو تعبئة، وعادةً ما تكون متجانسة في طبيعتها، مثل الحبوب والفحم والرمل وخام الحديد.

معدل تكرار حوادث الوقت المهدور: هو قياس عدد الإصابات المهدرة للوقت لكل مليون ساعة عمل. وتتبع شركة البحري هذا المعدل وتبلغ عنه على أساس سنوي (12 شهراً متتالياً).

الناقلة حديثة البناء: تشير إلى ناقلة تم بناؤها حديثاً في حوض لبناء السفن ولم يتم تشغيلها تجارياً بعد.

سفينة خدمات بحرية: هي سفينة متخصصة في توفير الدعم اللوجستي والتشغيلي لمنشآت النفط والغاز والطاقة المتجددة البحرية، ومشاريع البنية التحتية. تنقل هذه السفن الأفراد والمعدات والوقود والإمدادات، وقد تقوم بوظائف المناولة في المراسي والسحب والصيانة والاستجابة للطوارئ.

أوبك بلس: هو تحالف من الدول المنتجة للنفط يشمل الأعضاء الـ 13 في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" و10 دول أخرى، بما في ذلك روسيا. وتتعاون "أوبك بلس" في سياسات واتفاقيات إنتاج النفط بهدف تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية.

عمليات التفتيش الخاصة بمراقبة دولة الميناء: عمليات تفتيش للناقلات التي تحمل أعلاماً أجنبية من قِبل السلطات التنظيمية البحرية في الدولة (دولة الميناء) عند وصول الناقلة إلى أحد موانئها. تُجرى عمليات التفتيش هذه للتحقق من امتثال الناقلة للوائح التنظيمية البحرية المعتمدة دولياً، وقد تُسفر عن اكتشاف "عيوب" مثل عدم توفّر الوثائق اللازمة أو رصد تلف في هيكل الناقلة أو عدم كفاية إجراءات السلامة أو نقص تدريب الطاقم. تقوم شركة البحري بمقارنة أدائها في مراقبة دولة الميناء ببيانات الناقلات التي تجمعها مكاتب أمانة مذكرة تفاهم باريس التي تغطي الدول الساحلية الأوروبية وحوض شمال المحيط الأطلسي، ومذكرة تفاهم طوكيو التي تغطي منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد أُنشئت مذكرات التفاهم هذه كاتفاقيات إقليمية بهدف توحيد وتطبيق عمليات التفتيش والمعايير، ونشر إحصائيات التفتيش.

ناقلة حاويات وبضائع مدحرجة: هي ناقلة بتصميم هجين يجمع بين خصائص ناقلة البضائع المدحرجة وناقلة الحاويات، ما يمكنها من تحميل وتفريغ البضائع الضخمة والمنقولة على عجلات من خلال استخدام منحدر مصمم كجزء من الناقلة، إلى جانب الحاويات البحرية القياسية في الرحلة البحرية نفسها. يتم تحميل البضائع الضخمة أو تجميعها أو وضعها في أكياس أو صناديق أو منصات نقالة، ويجب مناولتها بشكل منفرد على عكس بضائع الحاويات أو البضائع السائبة الجافة. يوفر هذا النوع من الناقلات مرونة في مناولة مختلف أنواع البضائع، وغالباً ما تُستخدم على المسارات التي تخدم الموانئ ذات متطلبات الشحن المختلطة.

إجمالي أيام التشغيل: تشير إلى عدد الأيام التي تكون فيها الناقلة متاحة للاستخدام التجاري، بما يشمل الأيام التي تبحر فيها محملة بالبضائع أو بمياه التوازن، وكذلك الأيام التي تكون فيها في انتظار تحميل البضائع ولكنها متاحة للاستخدام تجارياً، إضافة إلى الأيام التي تكون فيها الناقلة مؤجرة بموجب عقود تأجير محددة المدة أو عقود الاستئجار بالرحلة. تُوصف الناقلة بأنها "في وضع التوازن" عندما تُبحر دون حمولة (وتحمل فقط مياه التوازن)، وغالباً ما يكون الهدف من ذلك هو نقلها إلى موقع جديد لتأجيرها بموجب عقد تأجير محدد المدة أو عقود الاستئجار بالرحلة. ولا تُحتسب الأيام التي تخضع فيها الناقلة للصيانة أو الإصلاحات أو أعمال التسفين، وكذلك في حال عدم عرضها للاستخدام التجاري ضمن أيام التشغيل.

ناقلات "ألتراماكس": نوع من ناقلات البضائع السائبة الجافة، تتراوح حمولتها الساكنة عادةً بين 60,000 و65,000 طن. عادةً ما تكون هذه الناقلات مُجهزة برافعات مركّبة على متنها لتحميل وتفريغ البضائع، ما يجعلها مناسبة للعمليات في الموانئ ذات البنية التحتية المحدودة. تُعد هذه الناقلات جزءاً من فئة "سوبراماكس"، وتُعتبر "ألتراماكس" الفئة الفرعية الأكبر حجماً والأكثر حداثة، وهي غالباً ما تُصمم لضمان كفاءة أفضل في استهلاك الوقود وتعدد أكبر في استخداماتها.

ناقلة النفط الخام العملاقة: هي ناقلة متخصصة في نقل النفط الخام بسعة حمولة تصل إلى 250 ألف طن.

رؤية 2030: هي مخطّط وضعته وطوّرته حكومة المملكة العربية السعودية بهدف تنويع الاقتصاد الوطني والارتقاء بأسلوب معيشة المواطنين وتهيئة بيئة حيوية ومحفّزة للمستثمرين المحليين والدوليين وترسيخ مكانة المملكة كدولة رائدة عالمياً، وذلك بالاستفادة من مكامن القوة التي تتفرّد بها المملكة مثل دورها المحوري في العالمين العربي والإسلامي وقدراتها الاستثمارية الهائلة وموقعها الجغرافي الاستراتيجي والهام.

مسار الخليج العربي – الصين لناقلات النفط الخام العملاقة: هو خط ملاحي معياري يستخدم لتقييم أسعار سوق الشحن لناقلات النفط الخام العملاقة التي تنقل النفط الخام من الخليج العربي إلى الصين.

إخلاء مسؤولية

يحوي هذا البيان بياناتٍ تمثل، أو يمكن اعتبارها، بياناتٍ تطلعية، بما في ذلك بيانات متعلقة بتصورات وتوقعات الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ("البحري" أو "الشركة"). حيث تعتمد هذه البيانات على الخطط والتقديرات والتوقعات الحالية للشركة، فضلاً عن توقعاتها للظروف والأحداث الخارجية. وتتضمن البيانات التطلعية مخاطر وشكوكاً متأصلةً ولا تُناقش إلا اعتباراً من تاريخ تقديمها. ونتيجةً لهذه المخاطر والشكوك والافتراضات، يجب ألا يعتمد المستثمر المحتمل على نحوٍ لا موجب له على هذه البيانات التطلعية، إذ يمكن أن يتسبب عددٌ من العوامل المهمة في اختلاف النتائج أو المحصلات الفعلية مادياً عن تلك المُعبر عنها في أي بياناتٍ تطلعية. والشركة ليست ملزمةً بأي بياناتٍ تطلعيةً ولا تنوي تحديث أو مراجعة أي بياناتٍ تطلعيةً وردت في هذا البيان سواء كان ذلك نتيجةً لمعلومات جديدةٍ أو أحداثٍ مستقبليةٍ أو غير ذلك .

تم إعداد هذا البيان من قبل الشركة وهي وحدها تتحمّل مسؤوليته. ولم يُراجع أو يُعتمد أو يُصادق على البيان من قبل أي مستشارٍ ماليّ أو مديرٍ رئيسيّ أو وكيل مبيعات أو بنكٍ مستلمٍ أو ضامن سندات تتعامل معه الشركة، ووُفر لأغراض المعلومات فقط. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن هذا البيان هو مختصرٌ فقط، فقد لا يحتوي على جميع المعلومات الجوهرية ويجب ألا يُشكل في حد ذاته أساساً لأي قرارٍ استثماريّ.

يعُتقد أن المعلومات والآراء الواردة في هذا البيان موثوقةً وقد تم الحصول عليها من مصادر موثوقٍ بها، ولكن لا يوجد بيانٌ أو ضمان، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بإنصاف أو صحة أو دقة أو معقولية أو اكتمال المعلومات والآراء ضمن هذا البيان. ولا يوجد أي التزامٍ بتحديث هذا البيان أو تعديله أو تحويره أو إخطار المستثمر بأي طريقةٍ أخرى إذا كانت هناك أي معلوماتٍ أو رأيٍ أو توقعٍ أو تنبؤ أو تقديرٍ منصوصٍ عليه بهذا البيان، قد تغيرّت أو أصبحت لاحقاً غير دقيقة.

ننصحك بشدةٍ بطلب مشورتك المستقلة فيما يتعلق بأي مسائل استثمارية أو مالية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية أو تنظيميةً نوقشت في هذا البيان. وقد تستند التحليلات والآراء الواردة هنا إلى افتراضاتٍ إذا ما غُيرت يمكن أن تغير التحليلات أو الآراء المعبر عنها. ولا يوجد شيءٌ وارد في هذا البيان من شأنه أن يمثل أي عرضٍ أو ضمانٍ فيما يتعلق بالأداء المستقبليّ لأي سنداتٍ ماليةٍ أو ائتمانٍ أو عملةٍ أو سعرٍ أو أي تدابير تتعلق بأوضاع السوق أو الاقتصاد. وعلاوةً على ذلك، ليس بالضرورة أن يكون الأداء السابق مؤشراً على النتائج المستقبلية، وتُخلي الشركة مسؤوليتها عن أي خسارةٍ تنشأ عن أو فيما يتعلق باستخدامك أو اعتمادك على هذا البيان.

لا يجوز نشر هذه المواد أو توزيعها أو نقلها ولا يجوز إعادة إنتاجها بأي طريقةٍ كانت دون الحصول على موافقةٍ خطية صريحةٍ من جانب شركة البحري. ولا تُشكل هذه المواد عرضاً للبيع أو استدراجاً للعروض لشراء الأوراق المالية في أي ولايةٍ قضائية .

التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية

يتضمّن هذا البيان "تدابير مالية محددة غير تابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية" وهي تدابير وإجراءات لا يُعترف بها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية ولا تحمل معانٍ موحّدة ومحدّدة ضمن هذه المعايير. وقد ذكرت هذه التدابير لتكون بمثابة معلومات إضافية تكمّل التدابير المالية التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية لتزويد فهم أعمق لنتائج الشركة، كما ذكرت هذه التدابير لاعتقاد الشركة بأنها تدابير مجدية للمستثمرين. وعليه، لا يجب اعتبار هذه التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية بشكل منفصل أو كبديل عن تحليل البيانات المالية للشركة والتي تم الإعلان عنها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية .